

على أساس سنوي في أغسطس

«الوطني»: التضخم عند 2,7%.. والضغط التضخمي تبقى محدودة

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني في مؤشر أسعار المستهلك استقر دون تغيير عند 2,7% على أساس سنوي في أغسطس، وذلك نتيجة تراجع معدل التضخم في معظم المكونات، ولا يزال معدل التضخم الأساسي أعلى من معدل التضخم العام، حيث استقر في أغسطس عند 2,7% على أساس سنوي. وليس من المحتمل أن يتسبب التضخم في مكون خدمات المسكن في وضع ضغوطات تضخمية تذكر على معدل التضخم العام خلال ما تبقى من هذا العام، ولكن من المتوقع أن تتسبب أسعار المواد الغذائية في ارتفاع الضغوطات التضخمية، وذلك نتيجة ارتفاع

أسعار المواد الغذائية العالمية. كما من المفترض أن تحافظ الزيادات النسبية في أسعار مكونات الملابس والمفروشات والخدمات المتنوعة على استقرار معدل التضخم العام الذي من المتوقع أن يبلغ 3,0% في المتوسط لكامل العام 2014. ولفت التقرير إلى استمرار معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية في التراجع لسجل سنوي خلال أغسطس، من 2,0% على أساس سنوي في يوليو. ويعد التراجع في أسعار المواد الغذائية العالمية خلال العام 2013 ومعظم العام 2014 عاملاً أساسياً لتراجع أسعار المواد الغذائية المحلية، التي

تضخم أسعار المستهلك	وزن المؤشر	نسبة التغير الشهري		نسبة التغير السنوي		متوسط التغير السنوي
		أغسطس 2014	يوليو 2014	أغسطس 2014	يوليو 2014	
الإغذية والمشروبات	18.4	0.0	0.3	1.8	4.8	4.0
المسكن والتشييد	0.3	4.8	0.0	12.4	6.6	7.1
الملابس والإحذية	9.3	-0.4	-0.2	2.3	4.3	-0.1
خدمات المسكن	28.9	0.0	0.0	4.4	2.4	3.8
المفروشات ومعدات الضيقة	11.3	0.1	0.1	4.9	3.3	3.2
السيارات	1.6	0.0	0.5	-1.2	3.4	1.2
التعليم	7.9	0.2	0.0	2.0	2.6	1.3
الترفيه والثقافة	4.0	-0.1	0.0	-0.7	0.1	0.0
التأمين	4.3	0.2	-0.2	0.5	2.9	1.9
المطاعم والفنادق	3.0	0.0	0.0	4.2	1.6	0.8
الخدمات المتنوعة	3.3	0.0	0.0	2.5	2.9	0.5
المؤشر الأساسي	7.8	0.1	0.1	-0.3	4.5	2.3
المؤشر العام	81.6	0.0	0.0	2.9	2.9	2.3
	100	0.0	0.0	2.7	3.3	2.7

أسعار المواد الغذائية العالمية. كما من المفترض أن تحافظ الزيادات النسبية في أسعار مكونات الملابس والمفروشات والخدمات المتنوعة على استقرار معدل التضخم العام الذي من المتوقع أن يبلغ 3,0% في المتوسط لكامل العام 2014. ولفت التقرير إلى استمرار معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية في التراجع لسجل سنوي خلال أغسطس، من 2,0% على أساس سنوي في يوليو. ويعد التراجع في أسعار المواد الغذائية العالمية خلال العام 2013 ومعظم العام 2014 عاملاً أساسياً لتراجع أسعار المواد الغذائية المحلية، التي

«المركزي الياباني»: لا إطار زمني لإنهاء التيسير الكمي

قال: «لن نسمح للتضخم بأن يزيد كثيراً على 2%، مضيقاً من السابق لأوانه مناقشة استراتيجيتنا للخروج من التيسير الكمي والنوعي بينما اليابان في منتصف الطريق، نحو تحقيق مستوى التضخم الذي يستهدفه البنك المركزي. ولم يتخذ بنك اليابان المركزي إجراءات منذ أن استحدثت حزمة قوية من الحوافز النقدية، التي تعرف بالتيسير الكمي والنوعي، في أبريل عندما تعهد بان يضاعف

تحويل الأموال الذي نستهدفه للتضخم وهو 2%.. وسنحافظ على سياستنا للتيسير الكمي والنوعي حتى يتحقق ذلك المستوى بطريقة مستقرة». «ليس لدينا إطار زمني محدد سلفاً للتيسير الكمي والنوعي» ورفض كورودا أيضاً مخاوف لدى بعض الخبراء الاقتصاديين بأن السياسة النقدية الشديدة التيسير التي يتبعها البنك المركزي الياباني منذ وقت طويل ستضع البذور لتضخم جامح.

إنجلترا تستبق ركوداً اقتصادياً بأسعار فائدة منخفضة

لندن - رويترز: قال كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا المركزي أندرو هولدين إن البنك قد يحتاج للإبقاء على أسعار الفائدة منخفضة لفترة أطول من المتوقع لتقليص فرص انزلاق الاقتصاد إلى ركود طويل الأمد. وذكر هولدين أنه بات الآن أكثر تشاؤماً بشأن آفاق الاقتصاد البريطاني بسبب ضعف النمو العالمي وزيادة المخاطر المالية والاقتصادية

زيادة في أسعار الفائدة من بنك إنجلترا إلى نهاية العام القادم في ظل انخفاض الشديد في أسعار الأسهم العالمية. وكانت الأسواق تتوقع الشهر الماضي أن يرفع بنك إنجلترا أسعار الفائدة أوائل العام المقبل. وبينما يتجه النمو البريطاني لتسجيل أسرع وتيرة بين الاقتصادات الكبرى هذا العام ويبلغ التضخم وتكاليف الإقراض

مؤشرات الاقتصاد الكمي

يتقدم الرئيس ونائب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وجميع العاملين في مجموعة شركات بوبيان للبترول كيماويات من السيد / خالد عبد العزيز المريخي

عضو مجلس الإدارة

ومن عموم آل المريخي الكرام

بأحر التعازي القلبية والمواساة لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

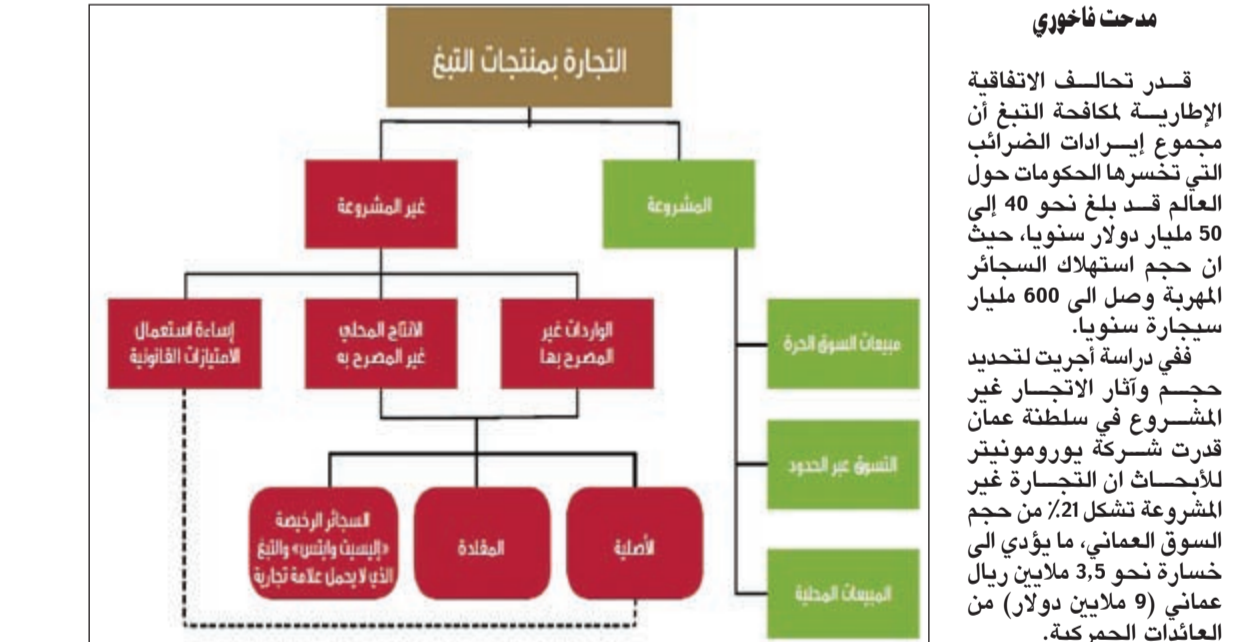
والده

عبد العزيز سليمان محمد المريخي

سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

اللهم صل على آل أبي أوفى

دراسة: المهربة منها تمثل 21% من حجم تعاملات السوق العماني 50 مليار دولار خسائر الحكومات من تهريب السجائر



مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمركز الدولي للاستثمار والضرائب بأن السياسة الضريبية ينبغي أن تضع في عين الاعتبار معدلات التضخم والقوة الشرائية للمستهلك لتجنب خلق سوق سوداء واسعة. ويوضح المركز الدولي للاستثمار والضرائب أن «التجربة تثبت أن الصدمات الضريبية قد تؤدي إلى نشوء أو نمو الاتجار غير المشروع»، موصياً بأن أي سياسة ضريبية «ينبغي أن تأخذ في الاعتبار العبء الضريبي الكلي والقدرة الشرائية للمستهلكين وأسعار ومعدلات الضرائب في البلدان المجاورة». وحذرت الدراسة من أن «فقدان عائدات الضرائب له تأثير على الاقتصاد ككل، بالنظر إلى أن الإنفاق الحكومي يقلص عندما يتم تسريب الإيرادات الضريبية»، ومع ذلك فإن فقدان عائدات الضرائب ليس هو الخطر الوحيد الذي تشكله المستويات المتزايدة من المنتجات المهربة، فالزيادة في التهريب تمثل تكلفة الفرصة البديلة لتجار التجزئة والمصنعين وكالات جمع الضرائب الحكومية كونهم يتأثرون سلباً بزيادة حصة سوق السجائر غير المشروعة.

فقدت فائدة من الأجور والإنتاجية كالمعتاد. وأضاف «بلغة أوضح صرت أكثر تشاؤماً.. وهذا يعني ضمناً أن أسعار الفائدة قد تظل منخفضة لفترة أطول بالطبع مما كنت أتوقع قبل ثلاثة أشهر». وجاءت تصريحات هولدين في نهاية أسبوع أرجحات فيه الأسواق توقعاتها لتوقعت أول قدر تحالف الاتفاقية الإطارية لمكافحة التبغ أن مجموع إيرادات الضرائب التي تخسرها الحكومات حول العالم قد بلغ نحو 40 إلى 50 مليار دولار سنوياً، حيث ان حجم استهلاك السجائر المهربة وصل إلى 600 مليار سيجارة سنوياً. ففي دراسة أجريت لتحديد حجم وآثار الاتجار غير المشروع في سلطنة عمان قدرت شركة يورومونيتير للأبحاث أن التجارة غير المشروعة تشكل 21% من حجم السوق العماني، ما يؤدي إلى خسارة نحو 3,5 ملايين ريال عماني (9 ملايين دولار) من العائدات الجمركية. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أغلبية المستهلكين الذين يقبلون على شراء البضائع المهربة تتراوح أعمارهم بين 18 و45 عاماً. وتلاقي هذه البضائع رواجاً بين فئات المستهلكين محدودي الدخل وبالتحديد من العمالة الوافدة، حيث يعتبر رخص أسعار هذه المنتجات العامل الأبرز للإقبال عليها. وتشير الدراسة أيضاً إلى أن السجائر المهربة تباع في العديد من البقالات الصغيرة في سلطنة عمان والتي تمثل أكثر من 30% من مبيعات السجائر الإجمالية. وقد وجدت الدراسة أن أصناف السجائر المهربة تباع بمبالغ بين 0,30 و0,45 ريال عماني في الأسواق، بينما تتراوح أسعار المنتجات القانونية ما بين 0,50 و0,80 ريال عماني. وعلى الرغم من انخفاض أسعار منتجات التبغ في السوق السوداء فقد تصل نسبة أرباح المهربين إلى 200%، الصدمات الضريبية والأسعار المرتفعة من أهم العوامل المساهمة في ارتفاع نسبة الاتجار غير المشروع، كما أشارت يورومونيتير إلى أن تزامن ارتفاع أسعار السجائر مع الزيادة الحادة في ضرائب التبغ يعد العامل الرئيسي لنمو الاتجار غير المشروع في الدول المتقدمة